تجربة الأحزاب الإسلامية في العمل البرلماني:
قراءة في المشهد الجزائري والمغربي

بن سعدي عبد الحق
أستاذ مساعد (أ) بجامعة الجزائر 3

مقدمة:

شهدت الساحتان الجزائرية والمغربية انفتاحا سمح لبعض الإسلاميين بالخروج من السرية والانعزال والانتقال إلى العمل القانوني العلني من خلال تشكيل أحزاب سياسية والمشاركة في الحياة السياسية. وقد مكن هذا التحول في العلاقة بين الإسلاميين القابلين "باللعبة السياسية" والرافضين للجوء إلى العنف والقوة، والنظام السياسي القائم في كل من المغرب والجزائر من إيجاد أرضية مشتركة تتحمل مختلف المناورات والتفاعلات التي يمكن أن تحدث بين الطرفين، ومن ثمة انتقلت الأحزاب الإسلامية من الشارع إلى المؤسسة التشريعية.

إن هذه الدراسة تركز على تجربة حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني وحركة النهضة في العمل التشريعي ضمن الحالة الجزائرية وحزب العدالة والتنمية في إطار الحالة المغربية، انطلاقا من الإشكالية التي يبحث من خلالها في خصوصية أداء الإسلاميين في العمل البرلماني والإضافات التي يمكن أن يحققوها في ظل وضع تتسم فيه السلطة التشريعية بكونها خارج دائرة صنع القرار بما يحمل ذلك من أثار سلبية على أداء وخطاب هذا التيار الذي يطرح نفسه بديلا عن السلطة الحاكمة.

إن انتقال الإسلاميين من الشارع محملين بخطاب دعوي مسجدي إلى مؤسسة سياسية وتشريعية وهم يجهلون الكثير من القضايا المتعلقة بها وبالضغوط والتفاعلات المرتبطة بعملية الانخراط في العمل الحكومي، قد شكل صدمة لهم دفعتهم إلى مراجعة هذا المسعى مثلما تمت مراجعة مرحلة وفكر استخدام العنف، وأحدثت حرجا أمام الرأي العام.

كما أن هذه المشاركة أوجدت للإسلاميين مساحة أوسع للعمل المتعدد الأبعاد ونسج شبكة جديدة عمودية وأفقية داخل وخارج النظام السياسي تسمح لهم بتكوين أرضية لاستلام الحكم مستقبلا.

إن فهم وتفسير هذه المسألة يفرض الاستعانة باقتراب الجماعة الذي يمكننا من بلورة دور الأحزاب الإسلامية في التجربة البرلمانية من 1994 إلى 2010، وباقتراب المؤسسة الذي من خلاله نتطرق لمؤسسة البرلمان باعتبارها المسرح الذي يشهد تفاعلات هذه التجربة.

تحديد مفهوم الحزب الإسلامي:

تداولت الكثير من المؤسسات السياسية والإعلامية والأكاديمية مصطلحات عديدة في إشارتها إلى أولئك الذين يرقعون شعار تطبيق الشريعة الإسلامية، فتراوحت مسألة الوصف والتعريف بين

التوظيف السياسي لأغراض تنافسية، وبين الموضوعية، حتى وإن كانت في بعض الأحيان رهينة خلفيات فكرية وميدانية، لم يتمكن أصحابها من التحرر منها.

وهكذا، فإن عملية رصد المصطلحات المتداولة في التعريف بالأحزاب الإسلامية أو الحركات الإسلامية أو الإسلاميين، تشير إلى وجود "ثراء كبير" أوجدته الدراسات والأبحاث والكتابات الكثيرة التي نشرت في العالم الإسلامي أو في الشرق والغرب حول "الظاهرة الإسلامية".

فالأحزاب الإسلامية هي "الإرهاب" و"التطرف" و"الانغلاق" و"الفاشية" و"الأصولية" و"الظلامية" واختلفت المصطلحات في وصف هؤلاء بين "الإرهابيين" و"الظلاميين" و"المتطرفين" و"الأصوليين" و"الإسلام السياسي" و"المشعوذين" و"الإسلامويين" و"الرجعيين".

و الواقع أن استخدامات هذه المصطلحات لم تكن جزافية، وكانت على علاقة بصراع المواقع والمصالح مثلما كانت على علاقة بالخلفية العقدية والفكرية لمختلف الاتجاهات والجماعات، في السلطة كانت أم في المعارضة والتي هددت مصالحها من طرف الإسلاميين الذين شكلوا معارضة جادة وخطيرة للأنظمة الحاكمة في عدد من الدول العربية على وجه الخصوص، وصاروا رقما أساسيا في المعادلة السياسية[1].

ففي دراسة بعنوان "أبعاد الحملة ضد الإسلام في الإعلام الأمريكي، دراسة في الخطاب الصحفي"، سجل "أرثر لوري" أستاذ الدراسات الدولي بجامعة جنوب فلوريدا الأمريكية دور اللوبي الإسرائيلي في تشويه صورة الإسلامي، ولاحظ ".. أن هناك نوعا من التنظيم يربط هؤلاء الأشخاص والجماعات الذين يقودون الحملة ضد الإسلام والإسلاميين وتقديمهما كعدو جديد للولايات المتحدة الأمريكية والعالم من خلال عمل منظم في إطار شبكة لمؤسسات علمية وكتاب وصحفيين وجماعات ضغط إسرائيلية، يهدف إلى ترويج فكرة الصدام والخطر الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية"[2]، مثل مؤسسة برادلي في ميلواكي، ومعهد بحوث السياسة الخارجية، ولجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية المعروفة باسم "إيباك".

وانطلاقا من متابعتها لعدد من تجارب الإسلاميين في عدد من الدول كالجزائر ومصر وباكستان والأردن، رفضت الصحفية والباحثة الأمريكية "جويس ديفز" استخدام مصطلح "الأصولية الإسلامية" لارتباطه في أذهان الناس بالإرهاب ولأنه لايعبر عن حقيقة الحركات الإسلامية المتعددة[3]. ودعت حكومة بلادها إلى فهم أسباب ومسببات العنف من طرف الجماعات الإسلامية.

"ففي كثير من الحالات تحارب هذه الجماعات أنظمة حكم فاسدة ترفض إقرار التعددية والديمقراطية وتريد التشبث بالسلطة والثروة، بينما تعاني الشعوب من الفقر، وما توصلت إليه هنا

(1)- حيدر إبراهيم علي،**أزمة الإسلام السياسي**، ط2. الدار البيضاء: مركز الدراسات السودانية، 1991، ص11.

(2)- آرثر لوري،"**أبعاد الحملة ضد الإسلام في الإعلام الأمريكي، دراسة في الخطاب الصحفي**"، **في**: أحمد يوسف، **مستقبل الإسلام السياسي**،ط1. الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي،2001،ص154.

(3)- جويس ديفز، "**الإسلاميون و الأنظمة العلمانية، هل العنف ضروري؟**"، **في**:يوسف، **مرجع سابق**، ص115.

هو أنه إذا كان الإسلاميون يمثلون تهديدا، فإن هذا التهديد لا يتمثل في العنف ولكن في صناديق الانتخاب"[1].

ضمن هذا الإطار يشير الباحث المتخصص في الحركات الإسلامية عبد الرحيم لمشيشي إلى أن النزعة "الإسلامية" كانت تعني في العموم الديانة المسلمة، حيث أن الإسلام كان يعني الديانة، والنزعة الإسلامية تقني الثقافة الخاصة بهذا الدين غير أن هذا المدلول صار يشير إلى تجسيد سياسي للإسلام وبالتالي الحركات الإسلامية[2] معتبرا أن الفاعلين الإسلاميين هم من فضلوا هذه التسمية للتمييز عن المسلمين العاديين "على أساس أنهم انخرطوا في عمل سياسي، فردي أو جماعي، بغرض إصلاح أو إجراء تغيير جذري للمجتمع"[3] وبذلك، فالإسلاميون عبارة عن "مجموعة من التيارات السياسية الدينية الاحتجاجية، نشأت في ظروف أزمة اجتماعية واقتصادية واضطراب هوياتي، تقدم من الإسلام قراءة إيديولوجية"[4].

أما المتخصص الفرنسي "أوليفيروي"و فإنه يرى التيار الإسلامي على أنه رافع النزعة الديمقراطية والاحتجاج لعالم مسلم "يعاني وهو في حالة أقلية دائمة، من القوى الكبرى المهتمة بمصلحتها الإستراتيجية والبترولية مثلما أظهرته حرب الخليج"[5] ومع ذلك فإنه يرفع الصفة الديمقراطية عن هذا التيار في الجانب العقائدي لكونهم قبل كل شيء سياسيين يدخلون شيئا فشيئا إلى ميدان التعددية الحزبية ولا يملكون مشروعا اجتماعيا واقتصاديا[6].

إن التمعن في نظرة "روي" للإسلاميين، يدفع بنا للإشارة إلى أن الباحث وقع في تناقض صريح في محاولته تحديد مفهوم الظاهرة الإسلامية، حيث أنه يقر بأن الإسلاميين يرفعون راية الديمقراطية ويدخلون في مواجهة الأنظمة الفاسدة وحتى في مواجهة القوى الكبرى، ثم يأبى أن يعتبرهم "ديمقراطيين" لافتقادهم مشروع مثلما سجل، ومما يلاحظ أن ما كتبه "روي" في هذا الشأن يبدو "رهينة" فترة زمنية معينة، لا ينسجم مع التطور التاريخي الذي عرفه جزء من التيار الإسلامي فيما يتعلق بمشاركته السياسية في الحكومة والبرلمان والمجالس المحلية في بعض الدول، وهو الأمر نفسه الذي يدحض رؤية المختص الفرنسي خاصة عندما يتعامل مع هذا التيار على أنه كتلة واحدة لا تحمل تفاصيل ولا تميز في جزئياتها، ولا يفرق بين مختلف الفصائل والاتجاهات الفكرية المكونة للحركات الإسلامية،

(1)- نفس المرجع الأنف الذكر، ص 116.

(2)- AbderrahimLamchichi, **L'islamisme politique**, Paris :L'harmattan, 2001, p. 11.

(3)- **Idem**.

(4)- **Idem**.

(5)- Olivier roy,**L'islam mondialisé**, nouvelle édition.Paris : edition du seuil, 2001, p.40.

(6)- **Idem**.

مثلما هو واقع، وهو ما دفع "بمايكل كولنز دون"، المتخصص في الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون الأمريكية، إلى القول إنه "من الخطأ النظر إلى جميع الحركات الإسلامية بمنظار واحد على أنها حركة عالمية واحدة... و بالتالي، يكون من المنطقي أن ننظر إلى هذه الحركات على أنها مختلفة في أهدافها وفي توجهاتها، وفي إستراتيجيتها وأساليب عملها"[1].

ويتجه الباحث الفرنسي "فرانسوا بورغا" اتجاها متميزا، عندما جعل "الإسلام السياسي" "تعبيرا عن رغبة جماعية لإزالة آثار الاستعمار الثقافي، وهي عملية متممة لعمليتي إزالة الاستعمار السياسي (الاستقلال) والاستعمار الاقتصادي."[2] فهذا التيار، وفق هذا المنظور، هو امتداد للحركة الوطنية الجزائرية التي قاومت الاستعمار الفرنسي وقادت ثورة ضده، واستمرار لعملية التنمية والبناء بعد الاستقلال "للعودة إلى المعجم الإسلامي"[3] الذي يقصد به بورغا تكييف الحياة العامة مع مبادئ الدين الإسلامي.

وعليه، فإن الحزب الإسلامي ما هو إلا جماعة منظمة تخضع لتنظيم معين وتحمل فكرا وتوجها تعمل على أساسه في إطار قانوني وعلني وتريد من خلاله الوصول إلى السلطة، وبالتالي فهي لا تختلف عن بقية الأحزاب سوى من حيث المرجعية وهذا ما ذهب إليه القيادي في حزب العدالة والتنمية المغربي، سعد الدين العثماني الذي يقدم حزبه بوصفه "حزبا سياسيا مدنيا ذي مرجعية إسلامية، وبرنامجه سياسي مدني يعمل على تطبيقه وفق القواعد الديمقراطية ويجيب عن الأسئلة المطروحة سياسيا وليس دينيا، وهو يسعى إلى الإسهام في تدبير الشأن العام من قبل مواطنين مدنيين ذوي خبرة في الشأن العام"[4].

المراجعة والانتقال إلى البرلمان:

إن انتقال الإسلاميين الذين ترجحت لديهم الكفة لصالح العمل السياسي القانوني والعلني، من وضعية العداء والانغلاق، إلى وضعية التعاون والمشاركة، هو نتيجة طبيعية لمراجعة تمت على مستويين متناقضين، مستوى يخص السلطة التي قبلت بفكرة الاستيعاب والتوظيف "السلمي" للإسلاميين، بفعل ضغوط خارجية وداخلية خاصة بعد إفشال تجارب بدت ناجحة، لانتخابات ديمقراطية نزيهة أوصلت الإسلاميين إلى البرلمان، والأمر هنا يتعلق على وجه الدقة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، بما يحمل ذلك من دعم لا يقدر لذوي النزعة "الجهادية" وأطروحاتهم ، ومستوى

(1)- مايكل كولنزدون، "**أين تقف الحركات الإسلامية اليوم؟**"، **في**: يوسف، **مرجع سابق**، ص53.

(2)- محمد الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، (ترجمة: محمد حاتمي ؛ خالد شكراوي).الدار البيضاء: نشر فنك، 2001، ص167.

(3)- فرانسوا بورغا، **الإسلام السياسي في زمن القاعدة**، ط1، (ترجمة: سحر سعيد)، بيروت:شركة قدمس للنشر و التوزيع، 2006، ص23.

(4)- سعد الدين العثماني، **معالم منهج حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي**.الرباط : حزب العدالة والتنمية، [د. ت]، ص7– 8.

.8

يتعلق بجزء من الإسلاميين الذين اقتنعوا بأهمية وضرورة التخلي عن العنف وصححوا فهمهم للإسلام وخاصة ما تعلق بمسألتي "التكفير" والوصاية على الدين الإسلامي.

ففي الجزائر، سجل أول انخراط لحزب إسلامي في العملية السياسية الرسمية، من خلال مشاركة حركة المجتمع الإسلامي (حماس) في المجلس الوطني الانتقالي، الذي أوجدته السلطة لملأ الفراغ المؤسساتي الناتج عن وقف المسار الديمقراطي وإلغاء انتخابات البرلمان في 1992، بعضوية خمسة أعضاء وذلك في 1994[1].

والواقع أن هذه المشاركة لم تكن سوى "صفقة" بين قيادة حماس والسلطة تستجيب لرغبات الطرفين في تحقيق مكاسب سياسية فرضتها تحديات الوضع المتدهور وغير المستقر، نتيجة اندلاع حرب أهلية إثر إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية المطلقة، في الوقت الذي رفضت فيه عدة أحزاب إسلامية أخرى المشاركة في هذا المسعى الصادر عن سلطة فاقدة للشرعية القانونية والدستورية تبحث عن حل لتجاوز هذه المعضلة وإنهاء الانتقادات الداخلية والخارجية الموجهة إليها.

وهكذا، فإن انخراط جزء من الإسلاميين تم في شكله الثاني، في ظروف غير طبيعية، بعدما كان هذا الانخراط قد تم في شكله الأول بصورة عادية وعبر العملية الانتخابية التي مكنتهم من تسيير المجالس البلدية و الولائية ثم الهيمنة على السلطة التشريعية قبل إفشال التجربة في بدايتها.

وبالتالي، فإن عملية الانتقال بالنسبة للإسلاميين، من الشارع إلى مؤسسات الدولة لم تكن وفق مسار ثابت، وتمت عبر هندسة رسمتها السلطة في سبيل التحكم في الوضع، بداية من مذكرة رئاسة الجمهورية الصادرة في ماي 1996 والمتضمنة تعديلات دستورية وقانونية،وتزوير الانتخابات الرئاسية والمحلية والتشريعية[2].

وقد مكنت تجربة المجلس الاستشاري القصيرة، حركة المجتمع الإسلامي التي تحولت إلى حركة مجتمع السلم، من ربط شبكة علاقات مع السلطة، وأوجدت لنفسها منبرا للتعبير عن مواقفها وأطروحاتها، وكان ذلك تمهيدا للدخول إلى البرلمان عبر الانتخابات تشريعية جرت في 1997، والحصول على 69 مقعدا، إلى جانب حركة النهضة التي تحصلت على 43 مقعدا محتلة المرتبة الرابعة، فيما تحصل التجمع الوطني الديمقراطي، على 156 مقعدا من أصل 380 مقعدا، وهو الحزب الذي كان قد تأسس قبل هذه الانتخابات بحوالي ثلاثة أشهر فقط، بمبادرة من مستشار رئيس الدولة آنذاك محمد

(1)- كان المجلس الانتقالي عبارة عن مؤسسة شكلية لا تتمتع بصلاحيات فعلية، وضم في صفوفه عددا كبيرا من النقابات والأحزاب والجمعيات والشخصيات، وقاطعته أحزاب أساسية ذات ثقل آنذاك.

(2)- عبد الحق بن سعدي، "**التجربة البرلمانية في الجزائر. دراسة الأداء البرلماني 1997 – 2001**" ،**رسالة ماجستير غير منشورة**. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية الإعلام،2003.

بتشين، مما أثار احتجاج العديد من الأحزاب، ودفع بأربعة أحزاب أساسية إلى إصدار بيان مشترك أكدت فيه "وقوع تجاوزات صارخة صاحبت كل مراحل العملية الانتخابية..."[1].

النتائج الانتخابية هذه عرفت في 2002 تغييرا في الخريطة السياسية في الساحة الإسلامية، حيث تحصلت حركة الإصلاح الوطني، التي تأسست في 1999 بعد انقسام حركة النهضة، على 43 مقعدا، ثم حركة مجتمع السلم على 38 مقعدا وأخيرا حركة النهضة على مقعد واحد فقط.

وفي تشريعيات 2007 تحصلت حركة مجتمع السلم على 51 مقعدا، وحركة النهضة على 5 مقاعد، وحركة الإصلاح الوطني على 3 مقاعد، وهو ما يعد تغييرا جذريا في تشكيل التيار الإسلامي داخل المجلس الشعبي الوطني الذي عرف بدوره عضوية 22 حزبا سياسيا في سابقة جديدة..[2].

غير أن هذه الخريطة لم تدم طويلا، حيث شهدت حركة مجتمع السلم ومنذ وفاة مؤسسها محفوظ نحناح في 2003، تململا داخليا تطور إلى انقسام ظهرت بموجبه جبهة التغيير الوطني التي حصلت على تمثيل نيابي غير معترف به رسميا، إثر انسحاب عدد من نواب "حمس" وانضمامهم إلى الحزب الجديد بعد مؤتمر الرابع للحركة واتجاه التيار المعارض لأبي جرة سلطاني للانفصال نهائيا والإعلان عن ميلاد حركة الدعوة والتغيير المتحولة إلى جبهة التغيير الوطني المعلن عنها في مجتمع نظم بالكاليتوس بالجزائر العاصمة في مارس 2011.

لقد كان لهذا التحول مسارا انتقلت فيه الأحزاب الإسلامية إلى مستوى جديد من العمل السياسي بتحديات جديدة وبمشاكل جديدة، عرفت فيه تحقيق مكاسب وانكسارات ساهمت في إثراء تجربتها وفي صياغة مواقف وسياسات احتفلت بشكل واضح عن سابقتها التي كانت تعتمد من مواقع خالية مما يعرف في الخطاب الإسلامي، بفقه الواقع.

أما في المملكة المغربية، فإن الوضع اتسم بالانفتاح على التعددية الحزبية منذ الاستقلال وتم إفشال مسعى إقامة نظام الحزب الواحد الذي أطلقته قيادة حزب الاستقلال آنذاك، ومع ذلك، فقد أغلق الباب أمام التيار الإسلامي ولم يسمح له بالمشاركة في الحياة الحزبية، على الرغم من أنه شكل قوة مضادة للسلطة الملكية ونازعها في الشرعية الدينية والسياسية وشغل حيزا هاما في الوسط الاجتماعي، حيث نشأت "حركة الشبيبة الإسلامية" في بداية السبعينات التي مثلت "الإطار السياسي والمركزي الذي ائتلفت فيه الجماعات الدينية المختلفة"[3].

غير أن تشدد قيادة الحركة وتصاعد الاصطدام والمواجهة مع السلطة ومرور التنظيم بصعوبات داخلية، دفع ببعض المناضلين إلى "الاقتناع بعدم جدوى مواصلة نشاط يتسم بالمعارضة الصرفة في

(1)- "**بيان مشترك**"،**يومية العالم السياسي**، العدد (258)، بتاريخ 7 جوان 1997، ص24.

(2)- المجلس الشعبي الوطني، الجلسات التأسيسية، **الجريدة الرسمية للمداولات**، السنة الأولى، الأعداد (1، 4)،جوان 2007، ص12.

(3)- إبراهيم محمد وآخرون، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**،ج2، ط3. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000، ص869.

مناخ "أصولي" لا يتمشى إلا قليلا مع ذلك"[1]، ليكون ذلك قاعدة أساسية تقوم عليها عملية المراجعة الشاملة لكيفية التعامل مع النظام القائم، وتظهر من خلالها "الجماعة الإسلامية" وما تحمله من تصور وسلوك جديدين، يقومان على مبدأ المشاركة في الحياة السياسية الرسمية والقانونية، وذلك منذ السبعينات والثمانينات ، حتى وإن كان التيار الجهادي يعرف تصاعدا في عدد من الدول الإسلامية لعدة أسباب منها تعنت الأنظمة القائمة في هذه الدول وانغلاقها وقمعها للحريات وتطبيقها الخناق على الإسلاميين.

واستمر هذا الوضع إلى منتصف التسعينيات حيث تقدم تيار المشاركة للسلطات المغربية بطلب تأسيس حزبين سياسيين، وتم رفضهما وإطلاق "توجيها" بعدم المشاركة إلى قيادة "الجماعة الإسلامية" من طرف مستشار الملك الحسن الثاني، وذلك في تشريعيات 1993[2]. لكن وقع بعض الانفراج في العلاقة بين تيار المشاركة الإسلامي والسلطة في الميدان بداية من سنة 1996 حيث ظهرت "حركة التوحيد والإصلاح" التي توصلت مع رئيس حزب "الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية" إلى اتفاق يتضمن اندماج الحركة الإسلامية في صفوف هذا الحزب، وهو ما أدى إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 والحصول على مقعد في البرلمان تحت طائلة التزوير، لتكون بذلك أول دخول للإسلاميين في العمل السياسي الرسمي الحكومي تحت أمر سلطة ملكية واجهتها لأكثر من ثلاث عشريات، ثم تلتها تشريعيات 2002 حيث شارك الإسلاميون تحت راية "حزب العدالة والتنمية" العنوان الجديد للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، ونالوا أربعين مقعدا في مجلس النواب، في قفزة نوعية، كشفت عن قوة هذا الحزب على المستوى الشعبي، على الرغم من التأثيرات السلبية للعهدة البرلمانية السابقة . ويتم تأكيد هذه القوة في تشريعيات 2007، أين تحصل الحزب على سبعة وأربعون مقعدا، حتى وأن كانت التوقعات تشير إلى أكثر من ذلك.ثم الانتخابات المسبقة التي جرت في أواخر سنة 2011 حيث سجل الحزب الأغلبية ، لأول مرة ، مما سمح له بتشكيل الحكومة بعد مفاوضات مع حزبين آخرين .

إن هذا الانتقال من ميدان إلى ميدان لم يكن ليتحقق لولا المراجعة التي تمت على المستوى الفكري والسياسي التي قام بها جناح في الحركة الإسلامية، والتي انتهت إلى ضبط ثلاثة مرتكزات أساسية هي المرجعية الإسلامية، والملكية الدستورية والوحدة الوطنية[3] مما أدى إل إزالة بعض المخاوف والتحفظات لدى السلطة وحلفائها، وبالتالي تحقيق انفتاح لا يفي بالفرص ولكن يسمح بإضافة خطوات نحو الأمام.

(1)- فرانسوا بورغا، **الإسلام السياسي، صوت الجنوب**،ط2،(ترجمة: لورين زكري) القاهرة: دار العالم الثالث، ص323- 324.

(2)- مصطفى الخلفي، "**الحركة الإسلامية المغربية، تحديات التحول إلى المشاركة السياسية**"، متوفر على الموقع www.islamonline.net

(3)- سعد الدين العثماني، "**الإسلام السياسي وتحديات الإصلاح وتداول السلطة المغرب نموذجا**"، في: مجموعة من المؤلفين،**الأحزاب السياسية في العالم العربي، الواقع الراهن وأفاق المستقبل**، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2004، ص117.

وهكذا، فإن التيار الإسلامي الذي دخل في عملية "التطبيع المؤسساتي" وفق وصف الباحث محمد التوزي لمسار المراجعة وإنهاء حالة الاصطدام والصراع التي ميزت العلاقة بين الإسلاميين والنظامين الحاكمين في الجزائر والمغرب، حاول نقل مسعى التغيير إلى بيت السلطة نفسها. غير أننا نلاحظ أن الفصائل المنضوية تحت مبدأ المشاركة قبلت السير في العمل السياسي السلمي من دون أن يتعارض ذلك مع توجهاتها.. بل إنها أثبتت قدرتها على إدارة شؤونها حتى على هذا المستوى الذي فتحه أصحاب القرار في النظام السياسي مضطرين بفعل جملة من العوامل.

الأحزاب الإسلامية في برلمان "مغلوب على أمره":

شهد العمل البرلماني في الجزائر والمغرب تجربة جديدة أثارت انتباه المتتبعين والملاحظين لهذا المجال ، بفعل انخراط أحزاب إسلامية في العملية السياسية وفي مؤسسة البرلمان على وجه الخصوص، على اعتبار أن ذلك لم يكن مألوفا ومعتادا، وبذلك فإن هذا الوضع يعد ظاهرة جديدة تحتاج إلى فهم واستيعاب، بالإضافة إلى أن هذا الانخراط في العمل البرلماني صاحبه حملة إعلامية وسياسية محلية ودولية سلطت الأضواء على الفاعلين الجدد في الساحة البرلمانية.

كانت سنة 1997، سنة انطلاق أول تجربة في العمل البرلماني لحركة مجتمع السلم وحركة النهضة في الجزائر والحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية التي تحولت سنة 1998 إلى حزب العدالة والتنمية في المغرب إثر إجراء انتخابات تشريعية شهدت تزويرا مفضوحا. رفعت خلالها الأحزاب الإسلامية خلال الحملة الانتخابية خطابا إصلاحيا ونقديا للأوضاع وأداء السلطة والبرامج التنموية انطلاقا من مرجعية مسجدية تفتقد لمعطيات الواقع وكيفية عمل مؤسسات النظام السياسي، ولكنها جابهت فيما بعد، حالة من العجز والجمود في ظل مؤسسة تفتقد للسلطة وللصلاحيات الحقيقية، ما جعلها مجرد "دار حضانة" حسب الوصف الذي تداوله البرلمانيون والسياسيون والإعلاميون.

السنوات "العجاف" والصعبة التي مر بها الإسلاميون انتهت إلى مرحلة التعددية والحريات التي مكنتهم من المشاركة في الانتخابات التشريعية في 1997 و2002 و2007، وهي المحطات الانتخابية التي تراوح فيها التمثيل الشعبي بين صعود ونزول في برلمان أريد له أن يكون مؤسسة رسمية تعيش تباينا بين غاياتها من جهة ومكانتها وصلاحياتها من جهة أخرى. ففي المغرب ، فإن "هيمنة المؤسسة الملكية على الحقل السياسي المغرب قلصت هامش تحرك باقي المؤسسات"[1] على أن وضع المجلسين يعطي الانطباع أننا أمام برلمانين بدل برلمان بغرفتين[2].إلا أن للتشريعيات المسبقة التي جرت في أواخر 2011 تميزت بحصول العدالة و التنمية على أغلبية" تاريخية" مكنته من تشكيل حكومة عبر آلية التحالف لأول مرة في تاريخ المملكة .

وبالإضافة إلى التدخل المقصود في توجيه نتائج الانتخابات التشريعية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، فإن تشكيل الخريطة السياسية داخل البرلمان يقوم على مبدأ التشتيت بحيث لا تكون أغلبية

(1)- سلوى الزرهوني، **سؤال المستقبل: مناقشة حول سيناريوهات المغرب في أفق 2025** .الرباط : ديوان 3000 ، ص24.

(2)- **نفس المرجع الآنف الذكر**، ص25.

مؤثرة لتبقى كل الأطراف بحاجة إلى أخرى وهو ما يجعل الاتفاق يحصل خارج دائرة البرلمان[1]، حيث يكون الملك المرجعية الأساسية والأخيرة التي تدور وترجع إليها مختلف القوى والمؤسسات السياسية وفق الفصل 19 الذي يعطي الملك مكانة محورية في شؤون الدين والحكم، والذي على أساسه، قال الملك الحسن الثاني "... وأن تفويضي لبعض سلط الحكومة أو البرلمان ليس تفويتا، فأنا سأبقى خادمك والساهر بالليل والنهار على شؤونك"[2].

والواقع نفسه من حيث الجوهر، حاصل في الجزائر، فدائرة صناعة القرار فعليا هي خارج المجال الدستوري المخصص للسلطة التشريعية التي هي رهينة للتوجه الذي تحدد معالمه السلطة التنفيذية، وهو ما يجعلنا نؤكد ما توصل إليه لوكا في دراسته منذ سنوات عديدة بشأن البرلمان الجزائري، من أن هذه الهيئة تحوز "شخصية ضعيفة"، وإذا كان المجلس الشعبي الوطني في الجزائر يبدو نظريا أكثر فعالية من حيث امتلاكه أدوات رقابة عديدة كالأسئلة الشفوية والكتابية والاستجواب ولجان التحقيق، من نظيره مجلس النواب المغربي، إلا أن الفعل السياسي أظهر وجود مساحة محددة بخطوط حمراء لا يمكن للفاعلين البرلمانيين أن يتجاوزوها إراديا أو إكراها، ومن ذلك السرعة المذهلة التي تم بها إنشاء لجنة تحقيق في أحداث منطقة القبائل في 2001، ولكون يسير مع إرادة أصحاب القرار في السلطة في الجزائر على عكس ما عرفته ورفض مجلس النواب اقتراح تقدم به نواب حزب العدالة والتنمية المغربي يتعلق برفع سن التصويت برفع سن التصويت إلى 21 سنة، وقبوله فيما بعد لما صدر عن الملك محمد السادس.

إن انخراط بعض الفاعلين السياسيين ذوي المرجعية الإسلامية في مسار وعمل سلطة تشريعية ضعيفة الشخصية الاجتماعية والسياسية، مميعة في صلاحياتها ودورها، وهو مدركون لذلك، لم يكن مغامرة مجهولة تمت على أساس مبدأ وقناعة بلورتها الظروف السياسية والأمنية التي مر بها هؤلاء، القائمة على أساس إثبات الوجود القانوني الذي يرقى إلى مستوى "الحق في الحياة" والعمل على إيجاد قاعدة للعمل البرلماني والحكومي المستقبلي انطلاقا من فكرة "ما لا يدرك كله لا يترك حله"، وبالتالي فإن كل الطرق تؤدي بالفعل إلى فتح الباب على مصراعيه في تجاه السلطة وفي اتجاه المجتمع.

لقد كان المجال البرلماني منذ أول مشاركة لفصيل إسلامي جزائري في العمل التشريعي في 1994 ومنذ 1997 بالنسبة لتيار الإصلاح والتوحيد في المغرب، منفذا فاعلا لتحقيق التواصل وإبداء حسن النية .وإزاء الرغبة في العمل السياسي العلني القانوني والتأكيد على احترام الدستور والعمل السلمي ونبذ العنف والتطرف والإرهاب، وهي رسائل للسلطة التي كانت كفتها بشكل عام، منحازة للمعالجة

(1)-Omar Bendourou, « **Parlement et démocratie au Maroc** »,**la revue marocaine d'administration local et développement**, N° 23, Rd 1

(2)- أحمد مفيد، "**دور المؤسسة الملكية في صناعة التشريع**"، **المجلة المحلية للسياسات العمومية**،22-03-2008، ص 125.

الأمنية والاقصائية للظاهرة الإسلامية، خاصة وأن "أحداث الجزائر" منذ توقيف المسار الديمقراطي الانتخابي، صارت مرجعية للعديد من الأنظمة الحاكمة في تبرير الطغيان والديكتاتورية.

كما أن الولوج إلى المؤسسة البرلمانية، كان من الضروري بمكان بالنسبة إلى أحزاب، عانت من التهميش والإقصاء، من المشاركة في الحياة السياسية القانونية وفي المساهمة في رسم السياسات العامة وصناعة قراراتها، إذ أن هذا الانخراط يعني اكتساب منبر مؤثر لمخاطبة الرأي العام والسلطة، دون وسيط إعلامي أو سياسي، بحقيقة البرنامج والأفكار والتعريف بالرجال والمواقف، وهو ما يعين على نسج شبكة علاقات خاصة مع ذوي المناصب والمسؤوليات في الحكم، ما يؤسس لعهد جديد يقوم على أساس التفاوض والحوار وتقدير المصالح بدل الإقصاء والمواجهة من جهة، والبقاء رهينة للخطاب والتحليل "المسجديين" البعيدين عن معطيات الواقع.

بالإضافة إلى هذا، فقد كانت التجربة البرلمانية، مختبرا حقيقيا وفعالا لهاته الأحزاب، من حيث تقويم الخطاب والسلوك السياسيين المعتمدين من طرف قياداتها في التعامل مع الفعل السلطوي والمجتمعي وكذا إتاحة المجال لبروز إطارات وكفاءات في مختلف التخصصات من خلال الاحتكاك بالفاعلين الآخرين، ومن ثمة، فإن البرلمان يوفر تكوينا ميدانيا يحسن أداء النواب الذين تحولوا من ميادين لم تكن لتسمح لهم بمعرفة اكراهات وامتيازات ممارسة الحكم وكيفية عمل المؤسسات السياسية، وهو ما يؤدي إلى تقليص حدة المعارضة والانتقاد الذين يميزان الخطاب الإسلامي.